دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية اقتصاديات التنوع الحيوى

رسالة مقدمة من

عبدالمولى إسماعيل محمد

بكالوريوس إدارة أعمال- كلية التجارة - جامعة القاهرة 1990

دبلوم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2000

دبلوم فى علوم البيئة- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس 2004

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

فى العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

2013

دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية اقتصاديات التنوع الحيوى

رسالة مقدمة من الطالب

عبدالمولى إسماعيل محمد

بكالوريوس إدارة الأعمال- كلية التجارة – جامعة القاهرة -1990

دبلوم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة2000

دبلوم فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس-2004

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية

تحت إشراف:.

الأستاذة الدكتورة / إيمان محمود فهمى

رئيس قسم الوراثة – كلية الزراعة – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / سعد حافظ محمود

أستاذ الاقتصاد – معهد التخطيط القومى

الدكتورة / هويدا عدلى رومان

أستاذ العلوم السياسية – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس المعهد بتاريخ / / موافقة مجليس الجامعة بتاريخ / /

2013

دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية اقتصاديات التنوع الحيوى

رسالة مقدمة من الطالب

عبدالمولى إسماعيل محمد

بكالوريوس تجارة قسم إدارة أعمال- كلية التجارة- جامعة القاهرة 1990

دبلوم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة2000

دبلوم فى علوم البيئة-معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس2004

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة :

١ -**أ.د / إيمان محمود فهمى عبدالحميد**
استاذ ورئيس قسم الوراثة - كلية الزراعة –جامعة عن شمس

٢ -**أ.د / قاسم زكى أحمد**
أستاذ الوراثة – كلية الزراعة – جامعة المنيا

٣ -**أ.د / سعد حافظ محمود**
أستاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومى

٤ -**أ.د / فرج عبدالفتاح فرج**
أستاذ الاقتصاد – ورئيس قسم السياسة والاقتصاد السابق- معهد الدراسات والبحوث الأفريقية- جامعة القاهرة

2013

المستخلص

تعد قضية التنوع الحيوى على درجة كبيرة من الأهمية، فإذا كان البعض يعتبر أن التوازن البيئى هو أساس الحياة، فإن التنوع الحيوى هو قانون ومفتاح الحياة، حيث أن إحداث أى خلل فى هذا التنوع يترتب عليه المزيد من المخاطر التى تهدد الحياة الإنسانية وسلامة البشر.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لموضوع التنوع الحيوى فإن هناك إهمال واضح للقيمة الاقتصادية له وذلك باعتباره مورد مفتوح لا يجرى تقديره اقتصاديا، ومن ثم نحاول أن نتعرف على القيمة الاقتصادية للتنوع الحيوى والخسائر التى يمكن أن تتهدده باعتبار ذلك مدخلا رئيسيا لصون التنوع الحيوى وحقنا فى الحياة، من هنا تأتى أهمية هذا البحث الذى يحاول دراسة إمكانية الاستفادة من تراث التنوع الحيوى وبخاصة قطاع تقاوى الحاصلات الزراعية الذى هو موضوع دراستنا، حيث تتمتع مصر بغنى كبير فى هذا المجال، بالإضافة إلى ما تمتلكه من معارف ترتبط بتعزيز قيمة التنوع الحيوى والموارد الوراثية والمتمثلة فى العديد من المعارف التقليدية التى يمتلكها المزارعون المصريون، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا إن قدرات الأفراد مهما كانت عالية لا تستطيع بمفردها صون هذه الموارد الحيوية ومن ثم كان هناك أهمية فى وجود منظمات المجتمع المدنى باعتبارها المدخل الأفضل الموجود فى مصر وذلك لأن التراث الحيوى فى قطاع تقاوى الحاصلات الزراعية ، بالإضافة لكونه يمثل قيمة اقتصادية كبيرة فإنه وفى ذات الوقت يمثل قيمة اجتماعية عظيمة الشأن وذلك كونه يمثل بالأساس حق الأجيال المقبلة فى التمتع بهذه الموارد، ومن هنا تأتى أهمية مؤسسات المجتمع المدنى التى لها من الجدارة المجتمعية ما يؤهلها للقيام بمثل هذه المهمة.

ملخص الرسالة

لا شك أن الموارد والأصول الو راثية الخاصة بالتنوع الحيوى تمثل أساس الحياة، وبقائه (د.عبدالمنعم أبوزيد،2004)، و أن تنوع وغنى تلك المصادر والأصول هو الذى يحفظ للإنسان وكافة الكائنات الحية بقائها.

وقد ظلت تلك الأصول والموارد الحيوية متاحة أمام جميع الناس يبادلونها فيما بينهم سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الشعوب والأمم من أقطار وأجناس مختلفة ولم تخضع فى يوماً من الأيام لمعايير الربح والخسارة.

أما الآن فقد صارت التجارة فى تلك الموارد والأصول الحيوية هى الشغل الشاغل للشركات الكبيرة وبخاصة تلك التى تعمل فى مجالات إنتاج الغذاء وذلك تأسيساً على أن الاتجار فى الأصول الحيوية يعد على درجة كبيرة من الربحية.

ولا شك أن الاتجار فى تلك الأصول وما يستتبعه ذلك من فرض البراءات عليها سوف يسلب المجتمع الإنسانى وبخاصة المجتمعات الزراعية من حقوقها على تلك الأصول، الأمر الذى سوف يكون له تداعياته على حق الناس فى الحصول على الغذاء، ومن ثم المزيد من انتشار المجاعات على نطاق واسع، فى الوقت الذى يعانى فيه ما يقرب من نصف البشرية خطر الجوع (الفاو،2004) .

وفى هذا السياق فقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة "التريبس" TRIPs الواردة ضمن اتفاقيات التجارة الدولية التى جرى التوقيع عليها فى مدينة " مراكش " بالمغرب فى أبريل من العام 1994، والتى دخلت حيز العمل بها فى يناير عام 1995، كما أصبحت تلك الاتفاقية نافذة المفعول فى بلدان الدول النامية والتى من بينها مصر مع يناير 2005 بعد انتهاء فترة العشر سنوات التى وضعتها اتفاقية التجارة الدولية كفترة سماح بالنسبة لتلك الدول (كمال ملهوترا، 2003).

وبموجب هذه الاتفاقية فإنها تسعى إلى تشجيع التجارة فى الموارد والأصول الوراثية باعتبارها مجالاً واسعاً للاستثمار.

وفى إطار تشجيع التجارة فى تلك الأصول تطلب هذه الاتفاقية أن تقوم الدول الأعضاء بتبنى نظام موحد "لحقوق الملكية الفكرية IPR" يقوم بإقرار وحماية وخصخصة واستغلال هذه الموارد (آمال صبرى، 2004).

وفى المقابل من ذلك فقد استبقت الأمم المتحدة مخاطر تلك الاتجاهات الرامية إلى فرض البراءات على الموارد والأصول الوراثية وبدأت أعمال التفاوض حول الاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عام 1992 مباشرة بعد مؤتمر "ريو"، وانتهت بأن أقرها

مؤتمر المنظمة في دورته الحادية والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2004. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية في صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام واقتسام المنافع المشتقة من استخدامها على نحو عادل ومتكافئ. كذلك استنبطت المنظمة استراتيجية عالمية لإدارة الموارد الوراثية بهدف حمايتها والحفاظ عليها (الفاو، 2005).

كما جاءت خطة "جوهانسبرغ "، التي تم إقرارها في اختتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002، بإن وضعت إطارا للعمل على تنفيذ الالتزامات الأصلية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مع التركيز بوجه خاص على المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.، وذلك من خلال إيلاء مزيد من الأهمية لعمليات التنفيذ التي تشارك فيها الأطراف المعنية مع مساهمة فعالة من جانب المجتمع المدني (آمال صبرى، 2003).

هذا فى الوقت الذى تسعى فيه الشركات العالمية وبخاصة العاملة فى مجال الغذاء إلى وضع العديد من البراءات على تلك الموارد والأصول الوراثية.والمسارعة بإلزام الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الدولية بالالتزام بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالأصول والموارد الوراثية.

وفى رأى الكثيرين، فإن فرض الحماية الفكرية على أشكال الحياة من خلال اتفاقية الحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPs) يتوقع أن تهدد سيادة الدول على التنوع البيولوجى لديها وعلى أصولها الوراثية وتراثها البيولوجى الغنى (فاندانا شيفا،2005).

ففى ظل نظام تحرير التجارة – والمفترض أن ينهى نظم الحماية – سوف تتقلص سلطة الدولة على مواردها وتحل محلها سلطة السوق.

مشكلة البحث

يمثل التنوع الحيوى من الحاصلات الزراعية فقط قيمة اقتصادية كبيرة لمصر ويكفى أن نشير فى هذا الصدد أن مصر استوردت فى العام 2003 فقط بما يقارب من المليار جنية، قيمة التقاوى والبذور للحاصلات الزراعية، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية (تقرير التجارة،2004).

ولا شك أن مثل هذه الواردات تشكل عبئاً كبيراً على الميزان التجارى الذى تصل قيمة العجز به إلى 8.633 مليار جنيه فى العام 2003 وفقاً لنفس المصدر، فى الوقت الذى ينعكس فيه هذا العجز أيضاً على ميزان المدفوعات المصرى (تقرير التجارة،2004).

من هنا تأتى أهمية هذا البحث الذى يحاول دراسة إمكانية الاستفادة من تراث التنوع الحيوى الموجود فى مصر، التى تتسم بالغنى فى مواردها الحيوية فى هذا الشأن (جهاز شئون

البيئة،2004)، والذى يظن بوجود إهدار لهذا المورد الحيوى والهام على نطاق واسع فى بلادنا، ويعود هذا الإهدار فى جانب منه إلى انعدام الوعى بأهمية هذا المورد، وربما يرجع الجانب الأكبر المتعلق بهذا الإهدار بالأساس إلى غياب المعرفة الحقيقية بالأهمية الاقتصادية لهذا المورد، ومن ثم فإن تحفيز الأفراد للاهتمام بهذا المورد يأتى من خلال تعظيم الاستفادة الاقتصادية لهم، وبخاصة هؤلاء الأفراد الذين لهم علاقة بالتعامل مع هذا المورد، ومن ثم فإن أحد الأسئلة التى يطرحها البحث فى هذا الشأن **كيف يمكن تعظيم الاستفادة الاقتصادية للأفراد من التراث الحيوى الغنى فى مصر ؟.**

على الجانب الآخر نجد أن قدرة الأفراد وحدها غير كافية فى التعامل مع هذا المورد لأن الأمر يحتاج إلى تضافر جهود أخرى مؤسسية، تتعلق بجوانب فنية، مثل كيفية است رتباط سلالات جديدة، الإجراءات المطلوبة فى كيفية حفظ تلك السلالات، كيفية العمل على ترويج تلك السلالات، كيفية مبادلتها مع الغير سواء داخل مصر أو خارجها بما يحفظ حق المنتج المحلى، الأمر الذى يعنى أهمية وجود مؤسسات تساند تلك الأنشطة الفردية، ولا شك أن مؤسسات المجتمع المدنى هى الشكل الأفضل الذى يمكن أن يقوم بهذا الدور وذلك لأن التراث الحيوى فى مصر بالإضافة لكونه يمثل قيمة اقتصادية كبيرة فإنه وفى ذات الوقت يمثل قيمة اجتماعية عظيمة الشأن وذلك كونه يمثل بالأساس حق الأجيال المقبلة فى التمتع بهذه الموارد، ومن هنا تأتى أهمية مؤسسات المجتمع المدنى التى لها من الجدارة المجتمعية ما يؤهلها للقيام بمثل هذه المهمة

أهمية البحث

تعد قضية التنوع الحيوى واحدة من أهم القضايا التى يثار حولها النقاش على الصعيد العالمى وكان أبرزها قمة "ريو" 1992 التى خرجت بأجندة للقرن الواحد والعشرين، وكان من بين أهم القضايا التى تضمنتها تلك الأجندة قضية التنوع الحيوى باعتباره المدخل الأساسى لصون الحياة وأساس بقائها، ونظرا لما تتعرض له الأصول الوراثية من تهديدات سواء على الصعيد الدولى أو المحلى، كان لابد من تناول تلك القضية فى محاولة للبحث حول ما يجب عمله، والأدوار التى يمكن القيام بها فى التقليل من المخاطر التى تتهدد الأصول الوراثية فى مجال التقاوى باعتباره مدخلا لدرء خطر الجوع الذى قد تتعرض له الجماعة البشرية إذا ما تعرضت تلك الأصول الوراثية لأى تهديدات.

وتأتى أهمية الدراسة أنها تحاول تناول تلك القضية من جوانبها المختلفة وبخاصة جوانبها المؤسسية والاقتصادية، حيث تتسم تلك الموضوعات بالندرة البحثية وبخاصة على الصعيد

المحلى فى محاولة للوصول لبدائل عملية يمكن أن تساعد فى تعظيم القيمة الاقتصادية لمصادرنا وأصولنا الحيوية.

أهداف البحث

- العمل على تعظيم القيمة الاقتصادية للتنوع الحيوى.
- العمل على تعظيم دور منظمات المجتمع المدنى كمدخل لتعظيم استدامة التنوع الحيوى.
- العمل على خلق أدوار جديدة لمنظمات المجتمع المدنى فى ظل الدور المتناقص للدولة فيما يتعلق بالتنوع الحيوى.

فروض البحث

هناك عدد من الفروض التى سوف يحاول هذا البحث أن يتعرض لها وهى:

الفرض الأول

إن المجتمع المدنى يمكن أن يساهم بدرجات متفاوتة فى تنمية التنوع الحيوى على الصعيد المحلى بما يساهم فى استدامة تنوع تقاوى الحاصلات الزراعية.

الفرض الثانى

إمكان قياس القيم الاقتصادية للتنوع الحيوى ويعنى هذا الفرض إمكان قياس هذا التنوع الحيوى وكذلك إمكان قياس قيمة مساهمات المجتمع المدنى فى استدامة التنوع الحيوى.

الفرض الثالث

- وجود احتمال لانتقاص حقوق المزارعين فى التنوع الحيوى نتيجة تحرير التجارة والاتفاقيات الدولية فى حقوق الملكية الفكرية.

منهج البحث

قامت الدراسة على منهج استقرائى لفظى يستند إلى بعض الأساليب الفرعية ومنها:

- تحليل مضمون الدراسات السابقة لاستخلاص النتائج العلمية
- المقارنة الزمانية بين مراحل مختلفة فى الاقتصاد المصرى والمقارنة المكانية بين الدول ذات الخبرات السابقة أو المتوازية مع الخبرة المصرية.

ولا ينفى هذا المنهج من الاستدلال باستخدام الأدوات والصيغ الإحصائية السائدة كما تستند الدراسة فى جانب منها إلى استخدام عدة طرق للقياس منها:

- **تحليل التكلفة / العائد لبدائل تقاوى الحاصلات الزراعية**

تنطوى هذه الطريقة على حساب العائد والتكاليف الناجمة عن استخدام تقاوى الحاصلات الزراعية غير المصرية، وتلك الناجمة عن استخدام تقاوى الحاصلات الزراعية المصرية مع مقارنة معدلات العائد إلى التكلفة لكلا النوعين.

– تطبيق دليل ميدانى كمى لقياس الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع قضية التنوع البيولوجى منها دليل مقابلة على عينة من منظمات المجتمع المدنى بلغت 80 مفردة وذلك بمحافظات المنيا، بنى سويف، والقاهرة الكبرى (وتحديدا محافظتى القاهرة والجيزة)، وقد تم أختيار هذا النطاق الجغرافى لتوافر المنظمات غير الحكومية والتعاونية التى تعمل فى مجال التنوع البيولوجى، وأيضا تباين وتفاوت مستويات الخبرة المختلفة، هذا بالإضافة إلى دراسات الحالة لبعض المنظمات، على المستوى الدولى والإقليمى، والمحلى.

نتائج البحث

من خلال الدراسة الميدانية التى قمنا بها على عدد من المنظمات العاملة فى شمال وجنوب مصر وبخاصة محافظات المنيا، بنى سويف الجيزة والقاهرة، فقد تم تقسيم الجمعيات التى قمنا بإجراء الدراسة الميدانية عليها إلى نوعين من الجمعيات هما الجمعيات التعاونية الزراعية التى ينظم عملها قانون التعاون الزراعى، أما النوع الثانى من الجمعيات فهى الجمعيات الأهلية التى ينظمها القانون رقم 84 لسنة 2002.

وقد قمنا فى هذا الصدد بتطبيق أثنين من الأدلة الميدانية أحدهما خاص بالجمعيات التعاونية الزراعية، الآخر على الجمعيات الأهلية.

كما قمنا بتطبيق أدوات جمع البيانات على 80 منظمة مابين منظمات أهلية، وتعاونيات زراعية، حيث قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على 30 تعاونية و 50 منظمة أهلية، وقد تم اختيار هذا التقسيم وذلك لصعوبة تطبيق الأدوات البحثية الكمية على كافة التعاونيات الموجود بمنطقة الدراسة، حيث أنه من المعروف أن التعاونيات مقسمة على القرى الأم بواقع تعاونية واحدة فى كل قرية على حدة ومن ثم فإنه كان هناك صعوبة فى إمكانية تغطية 50 قرية فى حين يمكن أن توجد أكثر من جمعية أهلية فى القرية الواحدة، ومن هنا جاء التباين فى إعداد التعاونيات مقارنة بالمنظمات الأهلية .

وقد جاء اختيارنا لهذه الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال البيئة بصفة عامة والتنوع الحيوى بصفة خاصة بهدف استعراض أدوارها، خبراتها وأنشطتها المختلفة فى مجال التنوع الحيوى وما إذا كانت تلك الأدوار تتسم بالسلب أو الإيجاب وليس بهدف التعرف على حجم وكم تلك النوعية من الجمعيات وبخاصة انه ومن واقع السجلات الخاصة بالجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال البيئة ليس بالكثير وذلك ضمن النطاق الجغرافى للبحث.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة والإطار النظرى	1
الفصل الأول – التعريف بالتنوع البيولوجى	8
أهمية التنوع الحيوى	8
التنوع الحيوى والأمن الغذائى	9
التنوع الحيوى على الصعيد العالمى	10
التنوع الحيوى فى مصر	10
الفصل الثانى: اقتصاديات التنوع الحيوى	12
المبحث الأول: القيمة الاقتصادية للموارد البيئية	12
المبحث الثانى: القيمة الاقتصادية لتكلفة فقدان التنوع الحيوى	14
المبحث الثالث: براءات الاختراع على الحياة و الأمن الغذائي	17
المبحث الرابع: بنوك الجينات واستلاب الأصول الوراثية	19
الفصل الثالث: واقع التقاوى فى مصر	20
المبحث الأول: سوق تقاوى الحاصلات الزراعية	21
المبحث الثانى: أثر استيراد التقاوى على التركيب المحصولى المصرى والاكتفاء الذاتى.	25
المبحث الثالث: دور الدولة فى التعامل مع قطاع التقاوى فى مصر	30
الفصل الرابع: مشكلات التنوع الحيوى	35
المبحث الأول: مشكلات التنوع الحيوى على الصعيد العالمى	35
المبحث الثانى: مشكلات التنوع الحيوى فى مصر	37
الفصل الخامس: دور منظمات المجتمع المدنى	39
المبحث الأول: المجتمع المدنى والنموذج الجديد للنظام العالمي	40
المبحث الثانى: ميلاد منظمات المجتمع المدني وتنامي أدوارها	46
المبحث الثالث: الحركة البيئية حول التنوع البيولوجي	52
المبحث الرابع: الفعاليات الدولية ودورخا قى نمو مىنظمات المجتمع المدني فى مجال التنوع البيولوجي.	56
المبحث الخامس: نماذج دولية واقليمية لمنظمات حول البيئة والتنوع البيولوجى.	60
المبحث السادس: دور المنظمات غير الحكومية فى مصر	76
المبحث السابع: دراسة حالة لبعض الجمعيات	83
الفصل السادس: نتائج وتوصيات الدراسة	86
ملاحق الدراسة	90
الأشكال الخاصة بالأصول النباتية والحيوانية الخاصة بالدراسة.	96

الموضوع	رقم الصفحة

مراجع الدراسة. 111

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية 112

قائمة الجداول

مبيعات أكبر عشر شركات فى سوق البذور 2007 12

حجم الشركات الكبرى فى إنتاج البذور عالميا لعام 2009 13

الشركات الكبرى لإنتاج الكيماويات الزراعية لعام 2009 13

حصص بنوك الجينات العالمية لكل دولة من الأصول النباتية 15

تكلفة المدخلات الزراعية لبعض أنواع المحاصيل لعام 2009(بالجنيه المصرى/للفدان) 16

جملة تكاليف بعض المدخلات الزراعية للفدان لبعض المحاصيل بين عامى،1980، 2009 بالجنية المصرى/للفدان. 16

الأرقام القياسية لكمية متطلبات الإنتاج الزراعي (2005 – 2008) 18

الميزان التجارى السلعى الكلى والزراعى والغذائى خلال الفترة من (2007 – 2009) بالمليار جنيه 19

كمية وقيمة واردات التقاوى والبذور للبذار عام 2009 20

كمية وقيمة واردات البذور الزيتية عام 2009 21

التركيب المحصولى للمحاصيل الشتوية فى عامى 1995 ، 2006 23

نسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية خلال الفترة من عام 2001 حتى 2006 24

مجموع الأنواع التى تم تجميعها بالبنك القومى المصرى للجينات حتى عام 2007 28

جدول (14) دور التعاونيات فى مجال التقاوى

جدول رقم (15) أهم تقاوى المحاصيل التى تقوم التعاونيات بتوريدها للفلاحين

جدول رقم (16) المعرفة بأنواع التقاوى من حيث كونها محورة وراثيا أم لا

جدول رقم (17) وجود العلامات الدالة على عبوات التقاوى ما إذا كانت محورة وراثيا أم لا

جدول رقم (18) دور الجمعيات التعاونية فى الإرشاد الزراعى فى مجال التنوع الحيوى

جدول رقم (19) التعاونيات فى الرقابة على التقاوى المتداولة بالأسواق

جدول رقم (20) دور التعاونيات فى حفظ وصون التقاوى

جدول رقم(21) دور التعاونيات فى الرقابة على توزيع المبيدات المتداولة بالأسواق

جدول رقم 22مجالات عمل منظمات المجتمع المدنى فى إطار التنوع الحيوى

الموضوع **رقم الصفحة**

جدول رقم (23) أدوار منظمات المجتمع المدنى فى التوعية بأهمية التنوع الحيوى
جدول رقم (24) أدوار منظمات المجتمع المدنى فى حماية الأصول الوراثية
جدول رقم (25) أدوار منظمات المجتمع المدنى فى حماية المعارف التقليدية
جدول رقم (26) دور منظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع قضية التجارة والتنوع الحيوى
جدول رقم (27) رؤية منظمات المجتمع المدنى التعامل مع قضية التجارة والتنوع الحيوى
جدول رقم (28) دور منظمات المجتمع المدنى فى قياس القيمة الاقتصادية للتنوع الحيوى
جدول رقم (29) مجالات القياس المختلفة التى تتبعها منظمات المجتمع المدنى فى القيمة الاقتصادية للتنوع الحيوى (مجال التقاوى)
جدول رقم (30) نسب الاستجابة للآثار المترتبة بتحرير التجارة على التقاوى

قائمة الأشكال

بعض الأصول النباتية فى مصر القديمة
نبات السرح
شجرة السيال كأحد النباتات المصرية
نبات السدر العربى (النبق) كأحد الأصول النباتية المصرية
بعض أنواع الأسماك التى كانت موجودة بالبيئة المصرية
صورة لبعض أنواع السردين النيلى والشبوط البنى
بعض أنواع الأسماك من اللوت واللوت الأسمر التى كانت موجودة بالبيئة المصرية
بعض أنواع القمح البلدى التى كانت موجودة بالبيئة المصرية
بعض أنواع النباتات من الذرة البلدى التى لا زال بعضها موجود بالبيئة المصرية
نبات نخيل الدوم المصرى
بعض أنواع الماشية التى كانت موجوده بالبيئة المصرية
بعض أنواع الطيور المصرية من الطيطاوى والزقزاق البلدى
طائر أبو منجل الأبيض والأسود
بعض أنواع الطيور من البط التى كانت موجودة بالبيئة المصرية
بعض أنواع الطيور الجوارح بالبيئة المصرية

المقدمة والإطار النظرى

لا شك أن الموارد والأصول الو راثية الخاصة بالتنوع الحيوى تمثل أساس الحياة، وبقاءه *، وأن تنوع وغنى تلك المصادر والأصول هو الذى يحفظ للإنسان وكافة الكائنات الحية بقاءها.

وقد ظلت تلك الأصول والموارد الحيوية متاحة أمام جميع الناس يبادلونها فيما بينهم سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الشعوب والأمم من أقطار وأجناس مختلفة ولم تخضع فى يوم من الأيام لمعايير الربح والخسارة.

أما الآن فقد صارت التجارة فى تلك الموارد والأصول الحيوية هى الشغل الشاغل للشركات الكبيرة وبخاصة تلك التى تعمل فى مجالات إنتاج الغذاء وذلك تأسيساً على أن الاتجار فى الأصول الحيوية يعد على درجة كبيرة من الربحية.

ولا شك أن الاتجار فى تلك الأصول وما يستتبعه ذلك من فرض البراءات عليها سوف يسلب المجتمع الإنسانى وبخاصة المجتمعات الزراعية من حقوقها على تلك الأصول، الأمر الذى سوف يكون له تداعياته على حق الناس فى الحصول على الغذاء، ومن ثم المزيد من انتشار المجاعات على نطاق واسع، فى الوقت الذى يعانى فيه ما يقرب من نصف البشرية خطر الجوع [1].

وفى هذا السياق فقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة "التريبس" TRIPs الواردة ضمن اتفاقيات التجارة الدولية التى جرى التوقيع عليها فى مدينة " مراكش " بالمغرب فى أبريل من العام 1994، والتى دخلت حيز العمل بها فى يناير عام 1995، كما أصبحت تلك الاتفاقية نافذة المفعول فى بلدان الدول النامية والتى من بينها مصر مع يناير 2005 بعد انتهاء فترة العشر سنوات التى وضعتها اتفاقية التجارة الدولية كفترة سماح بالنسبة لتلك الدول.

---

* الموارد الو راثيةِ هى المادة الحيوية الأساسية اللازمة فى عملية تربية أصناف نباتية جديدة أو تطوير أخرى قديمة بغرض ضمان استمرار توفير طعام وكساء جيدين للإنسان وغذاء للحيوان النافع ، وقد تكون تلك الموارد الوراثية مجموعة الخلايا أو الأنسجة التى يمكن أن تتطور تحت ظروف نمو معينة لتعطى نباتا جديدا، وقد تكون تلك الموارد، بذور أو أجزاء نباتية أخرى مثل الساق أو حتى بعض الخلايا النباتية باعتبارها الممثلة لمصدر وراثى نباتى معين والذى يحمل بدوره كل الصفات الوراثية الخاصة به. (نقلاً عن الدكتور عبد المنعم أبو زيد فى ورقته حول " التنوع البيولوجى وكيفية الحفاظ عليه من خلال البرنامج القومى للموارد الوراثية " ضمن فعاليات ورشة العمل التى نظمتها "جمعية التنمية الصحية والبيئية" بالقاهرة، حول " تأثير تحرير التجارة والعولمة على الأمن الغذائى والتنوع الحيوى " وذلك فى الفترة من 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2002) كما يشتمل الموارد الوراثية على الكائنات الحية من كائنات حية حيوانية.

1- التقرير السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الفاو الصادر، 2004

وبموجب هذه الاتفاقية فإنها تسعى إلى تشجيع التجارة فى الموارد والأصول الوراثية باعتبارها مجالاً واسعاً للاستثمار.

وفى إطار تشجيع التجارة فى تلك الأصول تطلب هذه الاتفاقية أن تقوم الدول الأعضاء بتبنى نظام موحد "لحقوق الملكية الفكرية IPR" يقوم بإقرار وحماية وخصخصة واستغلال هذه الموارد.[٢].

وفى المقابل من ذلك فقد استبقت الأمم المتحدة مخاطر تلك الاتجاهات الرامية إلى فرض البراءات على الموارد والأصول الوراثية وبدأت أعمال التفاوض حول الاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عام 1992 مباشرة بعد مؤتمر "ريو"، وانتهت بأن أقرها مؤتمر المنظمة في دورته الحادية والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2004. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية في صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام واقتسام المنافع المشتقة من استخدامها على نحو عادل ومتكافئ. كذلك استنبطت المنظمة استراتيجية عالمية لإدارة الموارد الوراثية بهدف حمايتها والحفاظ عليها[٣].

كما جاءت خطة "جوهانسبرغ "، التي تم إقرارها في ختام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002، بإن وضعت إطارا للعمل على تنفيذ الالتزامات الأصلية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مع التركيز بوجه خاص على المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.، وذلك من خلال إيلاء مزيد من الأهمية لعمليات التنفيذ التي تشارك فيها الأطراف المعنية مع مساهمة فعالة من جانب المجتمع المدني.

هذا فى الوقت الذى تسعى فيه الشركات العالمية وبخاصة العاملة فى مجال الغذاء إلى وضع العديد من البراءات على تلك الموارد والأصول الوراثية.والمسارعة بإلزام الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الدولية بالالتزام بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالأصول والموارد الوراثية.

وفى رأى الكثيرين، فإن فرض الحماية الفكرية على أشكال الحياة من خلال اتفاقية الحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPs) يتوقع أن تهدد سيادة الدول على التنوع البيولوجى لديها وعلى أصولها الوراثية وتراثها البيولوجى الغنى.

ففى ظل نظام تحرير التجارة – والمفترض أن ينهى نظم الحماية – سوف تتقلص سلطة الدولة على مواردها وتحل محلها سلطة السوق[٤].

2- آمال صبرى، تأثير تحرير التجارة والعولمة على الأمن الغذائى والتنوع الحيوى فى الزراعة (القاهرة: 2004).

3- لجنة الزراعة الدورة التاسعة عشرة، روما13-16 أبريل/نيسان، 2005.

4- آمال صبرى، مرجع سابق، ص2.

2- مشكلة البحث

يمثل التنوع الحيوى فى الحاصلات الزراعية فقط قيمة اقتصادية كبيرة لمصر ويكفى أن نشير فى هذا الصدد أن مصر استوردت فى العام 2003 فقط بما يقارب من المليار جنية، قيمة التقاوى والبذور للحاصلات الزراعية، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية [٥]. ولا شك أن مثل هذه الواردات تشكل عبئاً كبيراً على الميزان التجارى الذى تصل قيمة العجز به إلى 8.633 مليار جنيه فى العام 2003 وفقاً لنفس المصدر، فى الوقت الذى ينعكس فيه هذا العجز أيضاً على ميزان المدفوعات المصرى [٦].

من هنا تأتى أهمية هذا البحث الذى يحاول دراسة إمكانية الاستفادة من تراث التنوع الحيوى الموجود فى مصر، التى تغنى بمواردها الحيوية فى هذا الشأن [٧]، والذى يظن بوجود إهدار لهذا المورد الحيوى والهام على نطاق واسع فى بلادنا، ويعود هذا الإهدار فى جانب منه إلى انعدام الوعى بأهمية هذا المورد، وربما يرجع الجانب الأكبر المتعلق بهذا الإهدار بالأساس إلى غياب المعرفة الحقيقية بالأهمية الاقتصادية لهذا المورد، ومن ثم فإن تحفيز الأفراد للاهتمام بهذا المورد يأتى من خلال تعظيم الاستفادة الاقتصادية لهم، وبخاصة هؤلاء الأفراد الذين لهم علاقة بالتعامل مع هذا المورد، ومن ثم فإن أحد الأسئلة التى يطرحها البحث فى هذا الشأن، **كيف يمكن تعظيم الاستفادة الاقتصادية للأفراد من التراث الحيوى الغنى فى مصر؟.**

على الجانب الآخر نجد أن قدرة الأفراد وحدها غير كافية فى التعامل مع هذا المورد لأن الأمر يحتاج إلى تضافر جهود أخرى مؤسسية، تتعلق بجوانب فنية، مثل كيفية استباط سلالات جديدة، الإجراءات المطلوبة فى كيفية حفظ تلك السلالات، كيفية العمل على ترويج تلك السلالات، كيفية مبادلتها مع الغير سواء داخل مصر أو خارجها بما يحفظ حق المنتج المحلى، الأمر الذى يعنى أهمية وجود مؤسسات تساند تلك الأنشطة الفردية، ولا شك أن مؤسسات المجتمع المدنى هى الشكل الأفضل الذى يمكن أن يقوم بهذا الدور وذلك لأن التراث الحيوى فى مصر بالإضافة لكونه يمثل قيمة اقتصادية كبيرة فإنه وفى ذات الوقت يمثل قيمة اجتماعية عظيمة الشأن وذلك كونه يمثل بالأساس حق الأجيال المقبلة فى التمتع بهذه الموارد، ومن هنا تأتى أهمية مؤسسات المجتمع المدنى التى لها من الجدارة المجتمعية ما يؤهلها للقيام بمثل هذه المهمة، ولكن يظل التساؤل المركزى هنا، ***كيف يمكن لمؤسسات*** **المجتمع المدنى إحداث التنمية الاقتصادية لموارد التنوع الحيوى فى مصر؟**

5- تقرير وزارة التجارة المجمع، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، القاهرة، ديسمبر2004

6- تقرير التجارة الخارجية المحمع، مرجع سابق، صـ18.

7- تقرير التنوع البيولوجى، جهاز شئون البيئة،2004